مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

تقرير: بغداد تفاجئ البنتاغون:
نحن بدأنا عملية تحرير محافظة صلاح الدين

الهدف الاستراتيجي الحقيقي في العراق
وسوريا كيف يمكن تحقيق الاستقرار الدائم؟

الدعم الجوي الأمريكي
لتكريت: القرار الصائب

السنة الثالثة

العدد ((١١٧))

الأحد: ٥ / ٤ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- الخيار الصائب: استراتيجية الاستقرار الدائم والعادل | ٣

مقالات استراتيجية

- تقرير: بغداد تفاجئ البنتاغون: نحن بدأنا عملية تحرير محافظة صلاح الدين | ٤
- الهدف الاستراتيجي الحقيقي في العراق وسوريا كيف يمكن تحقيق الاستقرار الدائم؟ | ٧
- تحايل تنظيم "داعش" للاستفادة من الخدمات المصرفية | ١١
- الدعم الجوي الأمريكي لتكريت: القرار الصائب | ١٥
- القوات البرية المختصة والحرب ضد "داعش"-الجزء الأول - | ١٨

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

أيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١١٧]

الخيار الصائب: استراتيجية الاستقرار الدائم والعادل

في ظل الصراعات الحادة يقفز الاستقرار والأمن ليغدوان أساس مطالب الجميع ولو على حساب العدل، لكن حوادث التاريخ أثبتت أن استمرار الظلم يخلق مشاعر ملتهبة تمنع إيجاد الاستقرار والأمن، وهذه المشاعر تشكل المنبع الحقيقي للإرهاب والعنف بكل صوره. في هذا العدد من إصدار **(العراق في مراكز الأبحاث العالمية)** يطالع القارئ الكريم خمسة مقالات: المقال الأول **(بغداد تفاجئ البنتاغون)**، للكاتبين (**لارا جاكز وكاتا برانين)**، نشرته مجلة **(السياسة الخارجية)** الأمريكية، ويرى الكاتبان أن دور الولايات المتحدة في تحرير تكريت كان ضعيفا، مع بروز الدور الإيراني في المعركة وتأثيره على الفصائل الشيعية المسلحة. وقد فاجئت بغداد البنتاغون في دقة تخطيط وإدارة المعركة. وينتهي الكاتبان إلى تقرير أن القضاء على "داعش" يتطلب التعاون المشترك بين طهران وواشنطن.

المقال الثاني **(الهدف الاستراتيجي الحقيقي في العراق وسوريا: كيف يمكن تحقيق الاستقرار الدائم؟)**، للكاتب **(انتوني كوردسمان)**، نشره **(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)**، وفيه تحليل عميق للصراع في العراق وسوريا، مما يقتضي إيجاد استراتيجية شاملة للاستقرار تجعل جهود واشنطن في البلدين ذات جدوى، والتحدي لهذه الاستراتيجية في العراق يتمثل بالتوترات بين العرب والأكراد وبين الشيعة والسنة، وحاجة البلد للتنمية الاقتصادية من خلال حكومة قادرة وكفوءة. أما في سوريا، فالوضع أكثر تعقيدا؛ بسبب عدم وجود أمل بحسم الصراع لصالح طرف ما.

المقال الثالث **(تحايل تنظيم "داعش" للاستفادة من الخدمات المصرفية)**، للكاتب **(ماثيو ليفيت)**، نشره **(معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)**، ويركز كاتبه على نجاح التنظيم الإرهابي في النفاذ إلى النظام المالي الدولي والحصول على الأموال من خلال آليات عدة، مما يتطلب بذل جهود دولية لقطع هذا التمويل وهزيمة هذا التنظيم.

المقال الرابع **(الدعم الجوي الأمريكي لتكريت: القرار الصائب)**، للكاتب **(جيمس جيفري)**، نشره**(معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)**، ويرى كاتبه أن قرار واشنطن بالمشاركة في تحرير تكريت كان قرارا صائبا لأسباب أربعة: إذ إن "داعش" تمثل تهديدا للشرق الأوسط برمته أولا، وتحقيق الانتصار في هذه المعركة سيدعم حكومة السيد العبادي المعتدلة ثانيا، ولأهمية العراق الاستراتيجية التي تجعله يحافظ على مكانته الإقليمية بعيدا عن التبعية الإقليمية ثالثا، وللثقل الاستراتيجي لشيعة العراق الذي يجعل العراق يتجه حيثما اتجه شيعته رابعا.

المقال الخامس **(القوات البرية المختصة والحرب ضد "داعش")**، الجزء الأول، للكاتب **(ديفيد جونسون)**، نشره موقع **(الحرب على الصخور)** الأمريكي، ويرى كاتبه أن خطأ واشنطن في محاربة "داعش" اعتقادها بأن الحرب ضده تشكل امتدادا لحروبها في أفغانستان والعراق، بينما الواقع يجعل لـ"داعش" خصوصيته ، فهذا التنظيم عازم على الحرب والغزو، واندماجه في المناطق الحضرية يتطلب البحث عن آلية لتحرير المدن الخاضعة لسيطرته من دون تدميرها.

العدد [١١٧]

تقرير: بغداد تفاجئ البنتاغون: نحن بدأنا عملية تحرير محافظة صلاح الدين

لارا جاكز، كاتا براين
الناشر: فورن بولسي
٢ إذار ٢٠١٥

ترجمة وعرض : د. حسين أحمد دخيل السرحان

إن بغداد أضاعت شهورا عدة وهي تطلب من الولايات المتحدة المساعدة في قتال تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي، ولكن واشنطن وقفت موقف المتفرج خلال المعركة لتحرير مدينة صدام حسين، محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت.

يستهل الكاتبان تقريرهما بالإشارة إلى أن بغداد قد أضاعت شهورا عدة وهي تطلب من الولايات المتحدة المساعدة في قتال تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي ولكن واشنطن أخذت تقف موقف المتفرج خلال المعركة لتحرير مدينة صدام حسين، محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت.

يؤكد الكاتبان أن القوات الأمنية العراقية والمدعومة من الفصائل الشيعية المسلحة وأبناء العشائر السنية والمقاتلين من البيشمركة والمستشارين الإيرانيين أطلقت العمليات العسكرية لتحرير محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت لاسترجاعها من سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي في بداية شهر آذار ٢٠١٥.

وتفيد التقارير بأن القوات البرية وبمساعدة المدفعية والغارات الجوية للطائرات العراقية المقاتلة بدأت العمليات العسكرية في المحافظة ضد التنظيم الإرهابي.

من أصبح على الهامش؟

ويرى الكاتبان أن الولايات المتحدة قادت التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي، ولكن في العمليات العسكرية لتحرير محافظة صلاح الدين أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عدم قيامها بتقديم الدعم لتلك العمليات. وبعد القيام بأكثر من ٢٠٠٠ غارة جوية ضد أهداف التنظيم في العراق وسوريا منذ بدء أعمال التحالف الدولي في آب ٢٠١٤، فإن غياب الولايات المتحدة عن القتال في المحافظة المذكورة يؤكد لنا ويخبرنا بالتأثير القليل للولايات المتحدة، والذي ربما يجعل هذه المعركة أكثر تعقيدا.

ويشير الكاتبان إلى أن خطط العراقيين لاستعادة مدينة تكريت كانت جيدة مع الآلاف من أبناء العشائر وعناصر الفصائل الشيعية الذين تجمعوا قرب مدينة سامراء للتحضير والاستعداد لمعركة تحرير محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت. ووصف المسؤولون الأمريكان ذلك **"بالمفاجأة الصغيرة"** للبنتاغون والقيادة المركزية الأمريكية، **وتساءلوا عن مدى تأثير ودور قادة الحرس الثوري الإيراني.**

وبهذا الشأن يُشير الكاتبان إلى أن الجنرال الإيراني قاسم سليماني - قائد قوات الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس - وصل إلى الخطوط الأمامية في ساحات المعركة بعد يومين من بدء العملية لتقديم النصيحة والمشورة للقادة

العراقيين كما أكدت ذلك وكالــة أخبار فارس الإيرانية. وكان للجنرال ســليماني وللفصائل الشيعية دور كبير في تحرير أجــزاء كبيرة من محافظة صــلاح الدين مدينة صدام حسين، وهذا ما أقلق بعض المسؤولين الأمريكان والمحيط السُني للعراق.

وقال مدير الاستخبارات الوطنية **جيمس كالبر** متحدثا لمجلــس العلاقــات الخارجيــة: **"إن إيــران - وبكل وضوح - لديها مصالح كبيــرة في نتائج الأمور وما ستؤول إليه الأوضاع في العراق"، وتنبأ بأن "إيران ستستمر في ممارســة نفوذها على الفصائل الشيعية فــي العراق لاســتهداف تنظيم "الدولة الإســلامية" الإرهابي والقضاء عليه".**

ويؤكــد الكاتبان أن **كالبر** على معرفة بأن إيران ليس لها سيطرة كلية على جميع رجال الفصائل الشيعية المســلحة وكثير منهم هم عراقيون وطنيون اســتاؤوا كثيراً من الوجود الأمريكي في بغداد وخارجها.

وينقل الكاتبان عن **كالبــر** قوله أيضا: **"فضلا عن الفهم الإيراني بأن ما تعمله الولايات المتحدة ينسجم مع أهدافها وهي القضاء علــى "داعش"، وطالما إيران والولايات المتحــدة على خطوط موازية فــي الوقت الحاضر، فإن إيران ستعمل كل ما باســتطاعتها للسيطرة على جميع الفصائل الشيعية المسلحة".**

وفيما يخص القوات العراقية التي شــاركت في العملية، أكــد الكاتبان أن القوات العراقية التي بدأت عملية تحرير محافظة صلاح الدين ومدينة تكريت هي مزيج من قوات الأمن العراقيــة وأبناء القبائل السُــنية ولكن غالبية تلك القوات هي من الفصائل الشــيعية المسلحة، وهذا ما أكده مســؤول أمريكــي رفيع في حديثه حول الخطوط العامة لتلك العملية.

ودعا **كالبر** إلى أن هذا المزيج **"يسبب القلق"** في معركة ينشط فيها التوتر والتخندق الطائفي. فمدينة تكريت وباقي مدن محافظة صلاح الدين فيها أغلبية سُنية ساحقة. وأكد أيضا أن بعض الشــيعة قد انتقلوا لمحافظة صلاح الدين للقتال فيها قادمين من ديالى المحاذية لإيران.

المسؤول الأمريكي (كالبر) لا يعرف فيما إذا كانت بغداد وضعت خطط عسكرية متكاملة وواضحة للعملية العسكرية قبل القيام بها أم لا، إلا أنه أكد على **"أن القادة العراقيين ناقشوا لأسابيع عدة مضت طرق وخطــط تحرير مدينــة تكريت واســتعادتها من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي. وقــال إنه لــم يكــن يتوقع أن تنجح العمليات العسكرية بهذه الســرعة في تحريــر مناطق محافظة صلاح الدين ومحاصرة تكريت، مشــيرا إلى أن العمليات العسكرية التي تسعى لتجنب وقوع ضحايا بين المدنيين ستتطلب أياما عدة إن لم يكن أسابيع".**

ويؤكد الكاتبان أن هذه العملية هي المحاولة الثالثة لتحرير مدينة تكريت واســتعادتها من ســيطرة تنظيــم "الدولة الإســلامية" التي ســيطر عليها في حزيــران ٢٠١٤. وأشارت التقارير الأولية بأن بعض مقاتلي تنظيم "الدولة الإســلامية" اضطروا للهرب من مواقعهم في ضواحي مدينة تكريت بفعل تقدم القوات التي عانت كثيرا وقدمت ضحايا نتيجة العبوات الناسفة على جوانب الطرق.

وأخبر المتحدث باسم البنتاغون (كول . ستيف وارم Col. Steve Warren) الصحفيين في البنتاغون: **"كنا مدركين للعملية العسكرية لتحرير محافظة صلاح الدين قبل أن تبدأ"** إلا أنه لم تقدم أية تفاصيل بشأن مستوى التنسيق الذي قد يحصل بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية. كما أكد على **"أن العراقيين لم يطلبوا أي دعم جوي من الولايات المتحدة في تحرير محافظة صلاح الدين، لذلك لم تقدم الولايات المتحدة أي دعم بهذا الشأن".**

وقال وارم: **"هذه دولة - ويقصد العراق - ذات سيادة وحكومة ذات سيادة. فالعراق حصل على صلاحية تقرير إذا كان يريد التنسيق مع طرف معين أو لا في هذه العملية".**

وحول ما إذا كانت هناك طائرات استطلاع أمريكية بدون طيار تحلق فوق المدينة، أكد وارم **"بأنه لا يستطيع التعليق فيما يخص المهام الاستخبارية المحددة".**

يقال أن هناك ما يقارب ٣٠٠٠٠ مقاتل التحقوا بالقتال من أجل تحرير محافظة صلاح الدين وتكريت مع ما يقارب ١٥٠٠٠ من القوات الأمنية العراقية. وفيما يخص الموصل، أكدت الولايات المتحدة أنها تحتاج من ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ مقاتل لاستعادة السيطرة على مدينة الموصل شمال العراق، وهي أكبر بأربعة أضعاف من محافظة صلاح الدين.

وأوضح مسؤول أمريكي لمجلة الفورن بولسي (Foreign Policy) بأنه **"من غير الواضح كم عدد المقاتلين المعنيين بتحرير محافظة الموصل وما إذا كانت الفصائل الشيعية تمثل الأغلبية في تلك القوات أم لا ؟"**، وأشار إلى أن هناك ما يقارب ٢٥٠٠ مقاتل من القوات الأمنية العراقية موجودة حاليا لهذا الغرض، والتي دربتها القوات الأمريكية. ويرى الكاتبان أن هذا يثير بعض الشكوك فيما إذا كانت الولايات المتحدة قد حشدت ودربت فعلا عشرات الآلاف من القوات للقتال في تكريت من عدمه.

ويؤكد الكاتبان بأن تحرك واشنطن في معركة تكريت جاء بعد أسبوع من السيطرة أو احتواء الضرر من قبل الولايات المتحدة واحتواء غضب بغداد بعد أن وضعت القيادة المركزية تفاصيل خطط حساسة لمعركة الربيع القادم في الموصل. القيادة المركزية في البداية توقعت أن معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية " ستبدأ في نيسان أو أيار المقبلين، وهو ما أغضب المسؤولين العراقيين، والذين كانوا حساسين اتجاه قيادة الحملة العسكرية بمجموعها والتحكم بوقت بدايتها.

وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أخبر وكالة (ABC's): **"هناك تناقض، وأعتقد أننا نسير إلى الوراء. يوجد عدد من الخيارات المختلفة في هذا الموضوع، لذا لا أحد يمكن أن يعتمد على ما قرأه البعض أو شاهده. هذا - أي تحرير الموصل - سيحصل عندما نكون مستعدين، وسيكون في الموعد الذي يحدده التحالف الدولي. وسيتحدد الموعد عندما نكون على ثقة أن العملية ستنجح".**

يُشير الكاتبان إلى أنه خلال شباط الماضي وفي لقاء مع القيادة المركزية، سأل مراسل صحفي حول دور إيران على الأرض في العراق، وأكد مسؤول القيادة المركزية بالقول: **"ليس لدينا أعداد مضبوطة، ولكننا نعرف بأن الإيرانيين موجودون في العراق، ولكن نستوعب ذلك لأن هدفنا مشترك وهناك مصلحة مشتركة".**

وأضاف: "إننا نعمل مع الحكومة العراقية لجعلهم يتأكدون بأننا لا يمكن أن نسمح بالإساءة إلى الميليشيات الشيعية والتعامل معهم بشكل غير لائق".

رابط المقال: http://cutt.us/MUAX

العدد [١١٧]

الهدف الاستراتيجي الحقيقي في العراق وسوريا كيف يمكن تحقيق الاستقرار الدائم؟

الكاتب: انتوني كوردسمان
الناشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
١٦ مارس / آذار ٢٠١٥
إعداد: م.م. حسين باسم عبد الأمير

حتى الهزيمة الكاملة للـ"دولة الإسلامية"، من الصعوبة أن تنهي تهديد العنف الجهادي أو تضع حدا للانقسامات داخل العراق وسوريا، التي أدت إلى ولادة وتمكين الدولة الإسلامية في بادئ الأمر. فالهدف الاستراتيجي الأشمل هو تحقيق الاستقرار في كل من العراق وسوريا، ولكن تحقيق الاستقرار في كل دولة ينطوي على تحديات مختلفة جدا.

يستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى إحدى مفارقات واشنطن المتكررة بثبات، وهي استمرار دعوة السياسيين وصناع القرار إلى **وضع "استراتيجية" تتعدى التركيز على البعد العسكري**، فيقول: **"إن إغفال الهدف هو أحد أهم الطرق المؤدية إلى خسارة الحرب، ويبدو أن هناك منافسة مفتوحة بين الإدارة الأمريكية والكونغرس لمعرفة من الذي يمكن أن يقوم بعمل أفضل مع تجاهل الهدف".**

ثم يستطرد الكاتب قائلا: السؤال الرئيس المتعلق بكل من العراق وسوريا ولا سيما في الحرب على "داعش" هو كيف يمكن تحقيق الاستقرار الجاد بالنسبة لكلا البلدين؟. ففي أحسن الأحوال، الانتصارات العسكرية هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، بيد أنها في واقع الأمر قد تجعل الأمور أكثر سوءا فيما لو لم يتم ربطها بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية الكبرى.

فمن المهم أن تتقهقر الدولة الإسلامية بشكل جدي بغض النظر عما إذا كان يطلق عليها "الدولة الإسلامية" أو "داعش" أو "الدولة الإسلامية في العراق والشام". إن المتطرفين المؤيدين للـ"دولة الإسلامية" لا يشكلون تهديدا فوريا ينحصر فقط في المنطقة الإقليمية المحيطة بها، بل إن التهديد يتسع ليشتمل على زعزعة استقرار العالم الإسلامي الأوسع وتفشي الهجمات الإرهابية إلى الخارج. ومع ذلك، **فحتى الهزيمة الكاملة للـ"دولة الإسلامية"، من الصعوبة أن تنهي تهديد العنف الجهادي أو أن تضع حدا للانقسامات داخل العراق وسوريا، التي أدت إلى ولادة وتمكين "الدولة الإسلامية" في بادئ الأمر. فالهدف الاستراتيجي الأشمل هو تحقيق الاستقرار في كل من العراق وسوريا، ولكن تحقيق الاستقرار في كل دولة ينطوي على تحديات مختلفة جدا.**

التحدي الاستراتيجي في العراق

إن أي شكل جاد ودائم "للنصر" في العراق يجب أن

يبرز خارج دائرة الصراع الحالي حاملا معه بعض الحلول للانقسامات العميقة فيما بين العرب والأكراد، والسنة والشيعة. كما ويجب أن يكون هناك مستوى أفضل في أداء الحكومة وتحقيق الأمن والقدرة على التحرك نحو مسار عملي للتنمية. والاحتلال بواسطة الشيعة للمناطق السنية قد يكون أفضل من احتلال "الدولة الإسلامية"، لكنه لن يحل المشاكل السياسية، والحكم، والأمن، والاستقرار في العراق.

وجود الدولة الإسلامية في الشمال، كشف عن التوترات بين العرب والأكراد، ولاسيما بعد استغلال الكُرد خسائر الحكومة المركزية في المناطق الشمالية واستيلائهم على المزيد من الأراضي حول كركوك، وتنامي التوترات الحادة بين السنة والشيعة حول "تحرير" الموصل، سيخلق مشاكل عرقية قد تكون بنفس خطورة المشاكل الطائفية بين السنة والشيعة، ولاسيما مع إمكانية تمددها إلى المناطق الكردية في تركيا وسوريا.

إن استخدام الولايات المتحدة وحلفائها للقوة الجوية يخلق وضعا مساعدا على تقسيم العراق، كما وإن قيادة الشيعة يُرسخ الاعتماد على إيران، وكلا الأمران خطيران على حد سواء. إن هذا الحال يعطي الدول السنية العربية المحيطة بالعراق المزيد من المبررات لتكون معادية لإيران، كما إن الصراع في العراق يخلق انقساما إقليميا مستمرا بين السنة والشيعة. وفي الوقت ذاته ينطبق نفس الشيء على أكراد العراق، إذ تعدهم تركيا تهديدا أو امتدادا لنضالاتها ضد الأكراد الموجودين داخل أرضها، وخصوصا بعد أن أصبح من المستحيل بالنسبة لتركيا أن تفصل قتالها الماضي مع الأكراد في تركيا عن التحدي الناشئ والمتمثل بتوطيد العلاقات فيما بين أكراد العراق مع الأكراد في سوريا.

كما ويتطلب الاستقرار في العراق أيضا اهتماما كبيرا بالأزمة الاقتصادية التي دخلها العراق بسبب الانخفاض القاسي في عائدات الصادرات النفطية، وتأثيرها الهائل على التنمية والفرص الاقتصادية الناجمة عن الزعزعة والقتال، وأيضا مواجهة الفساد، ولاسيما بعد إعلان منظمة الشفافية الدولية تصنيف العراق بالمرتبة ١٧٠ كدولة من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من أصل ١٧٥.

وهذا يعني التعامل مع حوالي ٣٢ مليون شخص، ولاسيما الملايين ممن هم نازحون الآن أو تم احتلالهم من قبل المتطرفين، وهذا في الوقت الذي يعد فيه العراق أحد أفقر الدول في المنطقة. وفي هذا الصدد تُرتب وكالة المخابرات المركزية دخل الفرد في العراق فقط بـ (٧١٠٠ $) قبل بدء القتال الجاري، وهذا بالمقارنة مع (١٢،٨٠٠ $) لدخل الفرد في إيران تحت العقوبات، و(٣١،٣٠٠ $) بالنسبة لدخل الفرد المستقر نسبيا في المملكة العربية السعودية. كما أن العراق هو أيضا بلد الشباب، حيث أكثر من ٥٦٪ من السكان تحت سن الـ ٢٤ سنة، و ١٦٪ من مجموع السكان. وأكثر من ٢٥٪ من الشبان هم عاطلون عن العمل بشكل مباشر أو غير مباشر قبل بداية القتال الجاري.

في ظل ظروف العراق، فإن "التدريب والمساعدة" لا يعدان بمثابة استراتيجية، ولا حتى إرسال القوات الأمريكية أو أية قوة خارجية أخرى إلى بلد تقوده التوترات الداخلية نحو الحرب الأهلية، سيما بعد الفراغ الذي يحصل في مرحلة ما بعد "الدولة الإسلامية". حيث إن أي وجود أمريكي كبير سوف يتم النظر إليه باعتباره انحيازا. القتال أمر ضروري، لكن ما هو إلا وسيلة لتحقيق غاية ويمكن أن يوفر فقط فوائد هامشية

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٤/٥

ما لم يكن هناك استراتيجية هادفة لتحقيق الاستقرار على نطاق أوسع في السياسة والحكم والتنمية.

التحدي الاستراتيجي في سوريا

الوضع في سوريا هو أسوأ بكثير، ويعرض مشكلة إضافية حول ما إذا كان ممكن تأمين العراق فيما إذا بقت سوريا عالقة في أحدى أهم الحروب الأهلية في العالم الحديث. تقديرات عدد سكان سوريا غير أكيدة، إذ تقدره وكالة الاستخبارات المركزية بحوالي ١٨ مليون نسمة، فيما يقدره البنك الدولي بنحو ٢٠ مليون نسمة. كما لا توجد تقديرات موثقة لأعداد القتلى أثناء القتال الجاري، ولكن معظم التقديرات بضمنها المحافظة أيضا تضع الإجمالي يقترب من ٢٢٠,٠٠٠. ويشكل عدد المصابين على الأقل ثلاثة أضعاف القتلى، وهذا ما يجعل عدد الجرحى يقترب من ٦٦٠,٠٠٠، ومن ثم يشكل ما مجموعه ٨٨٠,٠٠٠ عدد إجمالي الضحايا مع حلول يناير كانون الثاني عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، فإن المأساة الإنسانية الحقيقية أوسع بكثير، وتشتمل على أكثر من نصف السكان. وتشير تقديرات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن العدد الإجمالي للسوريين ممن يحتاجون إلى المساعدة بما يقترب ١٢,٢ مليون في ديسمبر عام ٢٠١٤. بعض السوريين، ويقترب عددهم من ٧,٦ مليون نزحوا داخل سوريا بعيدا عن منازلهم وأعمالهم ومدارس أطفالهم وأنشطتهم التجارية. كما ويقدر عدد النازحين خارج البلاد بـ ٣,٨ مليون مع حلول يناير كانون الثاني عام ٢٠١٥.

وكما هو الحال في العراق، فقد صنف البنك الدولي سوريا دولة سيئة الحكم منذ فترة طويلة تسبق القتال الحالي. وأيضا صنفت منظمة الشفافية الدولية سوريا بمرتبة تقترب من العراق في الفساد. كما ورتبت وكالة المخابرات المركزية نصيب الفرد من الدخل في سوريا بما يقدر فقط (٥١٠٠ $) في عام ٢٠١١، قبل أن يبدأ القتال الجاري، وهو مستوى منخفض بحيث يضع سوريا في المرتبة ١٥٩ في العالم بما يتعلق بتحديد نصيب الفرد من الدخل. سوريا أيضا هي بلد الشباب، حيث أكثر من ٥٣٪ من السكان هم دون الـ ٢٤ سنة، ويتشكل ما لا يقل عن ٢٠٪ من الشباب السوري من العاطلين عن العمل بشكل مباشر أو غير مباشر قبل بداية القتال الجاري.

لقد دخلت سوريا فعليا بنفق مظلم على مستوى البلد بالكامل أو على مستوى كل مدينة من المدن الكبرى. فقد أظهرت صور الأقمار الصناعية حالة الخراب والأضرار المادية التي لحقت المناطق المأهولة بالسكان حيث جرى القتال.

ومع ذلك، على العكس من العراق، فإن سوريا لا تُظهر أي إشارة على إمكانية تحقيق أي تقدم أو حل عسكري. فمختلف الفصائل والمتمردون واللاجئون يعقدون الأمور، غير أن الفصيل "المعتدل" الوحيد الذي حاولت الولايات المتحدة بجدية دعمه وتسليحه عانى هزيمتين كارثيتين على أيدي كتائب جبهة النصرة. وتنقسم سوريا الآن على ثلاثة أقسام مسلحة، كلها مليئة بالعنف والقسوة.

إذ تُهيمن حكومة الأسد العلوية على المناطق الساحلية الغربية، والتي يبدو أنها تحقق مكاسب بطيئة. كما وتقاتل فصائل من المتمردين من أجل السيطرة على حلب والحزام الحضري والزراعي في شرق سوريا، حيث كتائب جبهة النصرة وجماعة خراسان المرتبط كلاهما بتنظيم القاعدة، حيث يسيطران على مزيج من

فصائل المتمردين. وأخيرا تسيطر (الدولة الإسلامية "داعش") على المناطق الأقل سكانا من الرقة وباتجاه الشرق إلى المنطقة المحيطة بالحسكة ونزولا على طول نهر الفرات إلى مدينة دير الزور والبو كمال، علما إن الكثير من المساحات الواقعة تحت سيطرتها - كما هو موضح في الخرائط ووسائل الإعلام - هي في الواقع صحراء خالية.

ومع النظر إلى الوضع الأمني في سوريا، فإن مهمة "التدريب والمساعدة" بالإضافة إلى الحملة الجوية في العراق قد تبدو تقريبا ذات معنى. أما في سوريا، فإن كلّا من استراتيجية إدارة أوباما المعلنة حتى الآن وكذلك الاختلافات حول هذه الاستراتيجية من قبل أشد النقاد للإدارة، تجعلهما معا من دون معنى. حيث لا يقدم أي عنصر رئيس من بين المجموعات الرئيسة الثلاث من الفصائل المتحاربة في سوريا الأمل في تحقيق الأمن والاستقرار عبر الخيار العسكري. إن تدريب ٥٠٠٠ عنصر من المتمردين سنويا في مهمة مجهولة من أجل دعم فصيل مجهول لكي تنتهي بتشكيل حكومة مجهولة، تبدو من دون معنى على الإطلاق، كما إن الجماعات المتمردة الأكثر اعتدالا، الموجودة في المنفى، تبدو ضعيفة وليست سوى مجرد أمل يائس.

وبالنسبة للخيارات العسكرية وإقامة منطقة عازلة في الشمال، من أجل ماذا؟. ربما تخفف المنطقة العازلة ضغط اللاجئين السوريين في تركيا، ولكن ما هو أثرها في إنشاء فصيل رابح يتمكن من الحكم؟، ووفقا لأي هدف؟.

كما أن توسيع الحملة الجوية لمهاجمة قوات الأسد هي لصالح أي فصيل؟، لصالح كتائب جبهة النصرة؟، الجماعة المشابهة للـ"دولة الإسلامية"، التي تقصفها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في شرق سوريا؟.

وهكذا يبرز التساؤل فيما لو تم إرسال قوات تابعة للولايات المتحدة إلى سوريا، فسيقدم الدعم لأي طرف؟. لذلك تبرز ضرورة التعامل مع الحرب الحاضرة فيها إيران والفصائل المدعومة من قبلها وما تشكله من تحد لا يمكن تجاوزه إلا عبر إنتاج حكومة قوية وموحدة.

الحاجة إلى استراتيجية حقيقية

ومن هذا المنظور، اتخذت إدارة أوباما وأشد ناقديها في الكونغرس نهجا حزبيا مريرا أدى إلى خلق فراغ فكري استراتيجي بين الحزبين. ولم يركز أي من الطرفين على الأهداف القادرة فعلا على تشكيل فارق مهم لصالح الاستقرار.

كلا الطرفان لم يقدما خطة عامة تحتمل تحقيق النجاح والاستقرار أبعد من التركيز على مقاربات تتنافس حول مسألة استخدام القوة. كما وتجاهل كلا الجانبان ضرورة توفير مسار واضح للاستقرار، أو على الأقل المسار الذي يتجاوز التصريحات السياسية الفارغة المعتادة. فلا توجد خطط حقيقية لنتائج ذات معنى في مرحلة ما بعد الصراع، كما ولا يوجد أي تقييم حقيقي للمخاطر والفرص، وكذلك لا يوجد أي جهد حقيقي لتحديد وتوفير موارد ذات مصداقية.

وهكذا يختم الكاتب مقاله بالقول: **إذن كل هذه العناصر هي أساسية من أجل تشكيل استراتيجية ذات مغزى، وإن استخدام القوة هي - في أحسن الأحوال - وسيلة جزئية لمثل هذه النهاية. ويجب على كل من إدارة أوباما والكونغرس أن تعالج هذه الأهداف من أجل الحصول على أي نجاح دائم، وكلاهما حتى الآن أخفق بشكل مزرٍ.**

رابط المقال: http://goo.gl/mvRMf0

العدد [١١٧]

تحايل تنظيم "داعش" للاستفادة من الخدمات المصرفية

ماثيو ليفيت
ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥
عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي

يتمكن تنظيم "داعش" في العراق وسوريا من النفاذ إلى الخدمات المالية الدولية في الأراضي المتاخمة للمناطق الواقعة تحت سيطرته. ولا يستخدم تنظيم "داعش" المناطق المجاورة لتلقي الأموال من الخارج فحسب، بل أيضاً لجباية الأموال من المسؤولين الحكوميين العراقيين الذين ما يزالون يعملون في أراضٍ تحت سيطرته. على سبيل المثال، قد تكون بغداد [منخرطة في] دفع ما يصل إلى ١٣٠ مليون دولار شهرياً إلى موظفين حكوميين في الموصل وحدها. لقد تم إغلاق النظام المصرفي الرسمي للمدينة بعد أن أحكم تنظيم "داعش" السيطرة عليها، لذا "يُرسَل مبعوثو الدوائر إلى أراضٍ عراقية أو كردية [من أجل] قبض رواتبهم". وعندما يعود هؤلاء المسؤولون لإنفاق أموالهم، يقتطع "داعش" بطبيعة الحال حصةً له من هذه الأموال.

يستهل ماثيو ليفيت، وهو زميل فرومر- ويكسلر ومدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن. وقد شغل سابقاً منصب نائب مساعد وزير لشؤون الاستخبارات والتحليل في وزارة الخزانة الأمريكية، مقالة بأن عادة ما يتردّد على مسامعنا من وقتٍ لآخر أنّ تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش" هو الجماعة الإرهابية الأغنى في العالم، كونه اشتهر بجمع مبالغ هائلة من المال عبر تهريب النفط، وتنفيذ مشاريع إجرامية واسعة النطاق، والخطف مقابل فدية، وغيرها من الوسائل. لذا فإنّ استهداف أموال الجماعة قد أصبح من محاور الجهود الخمسة الرئيسة التي يعمل عليها التحالف ضد تنظيم "داعش". وفي ١٩ و٢٠ آذار/مارس، شاركت كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيطاليا في ترأس الاجتماع الافتتاحي لـ "مجموعة عمل مكافحة تمويل تنظيم "داعش" في روما. وكان الهدف الأول الوارد على جدول عمل المجموعة هو منع هذا التنظيم الذي يُطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية" من استخدام "النظام المالي الدولي، بما فيه الجهات غير المنظّمة المعنية بتحويل الأموال". وهذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح لأنّ تنظيم "داعش" قد وجد أساليب متعددة للتحايل على هذا النظام على الرغم من الجهود الملفتة الرامية إلى منع الجماعة من تحويل الأموال.

عزل البنوك في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش":

يحتاج تنظيم "داعش" في الأراضي التي يسيطر عليها إلى النفاذ إلى المصارف لتفادي خطورة التعامل كلياً بالنقد الذي يحتاج إلى مساحات للتخزين والذي قد يتعرّض للسرقة. كما يحتاج إلى مثل هذا النفاذ خارج الأراضي التي يسيطر عليها لتسهيل حركة المقاتلين الأجانب ولتمويل العمليات التي قد يُنفّذها في الخارج. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ألقى ديفيد كوهين الذي كان في ذلك الحين وكيل وزارة الخزانة الأمريكية،

كلمة شرح فيها أنّه لكي يستخدم تنظيم "داعش" الأموال التي يجمعها بشكلٍ فعال، تعتمد الجماعة على النفاذ إلى الخدمات المصرفية في سوريا والعراق وعلى الإمكانية التي توفّرها هذه الخدمات للوصول إلى النظام المالي الدولي الأوسع نطاقاً. لذا، ركّزت وزارة الخزانة الأمريكية على كبح هذا النفاذ.

غير أنّ المشكلة تكمن في أنّ عدداً كبيراً من فروع المصارف في سوريا والعراق تقع إما في مناطق تحت سيطرة "داعش" أو أن التنظيم يحارب للسيطرة عليها، بما فيها فروع لمصارف دولية. وفي العراق وحده، يستمرّ حوالى ٩٠ فرعاً من هذه الفروع بالعمل في المناطق المتنازع عليها في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وكركوك. لذا فقد شرعت وزارة الخزانة الأمريكية في تنفيذ برنامج مشترك مع السلطات العراقية، ومع مقرات هذه المصارف الرئيسة، وغيرها من الجهات في المجتمع المالي الدولي من أجل منع تنظيم "داعش" من استخدام هذه الفروع. وقد بحثت المصارف بشكل وثيق عن دلالات حول تمويل "داعش" ورفعت التقارير عن الأنشطة المشبوهة إلى السلطات الأمريكية التي تقول إنّ هذه التقارير وفّرت "معلومات قيّمة حول الأنشطة المالية في مناطق يسيطر عليها تنظيم "داعش". وفي الوقت نفسه، أمر "البنك المركزي العراقي" المؤسسات المالية بمنع التحويلات المصرفية من وإلى المصارف الواقعة في مناطق تحت سيطرة "داعش"، بينما عملت المصارف الدولية التي لديها فروع إقليمية في هذه المناطق على نقل موظفيها إلى فروع أخرى. فعلى سبيل المثال، نقل "مصرف الموصل للتنمية والاستثمار" مركز عملياته إلى بغداد - علماً أنّه المصرف العراقي الوحيد الذي يقع مقره الرئيسي في تلك المدينة الشمالية التي يسيطر عليها تنظيم "داعش".

ولكن، على الرغم من هذه الجهود، ما يزال لدى تنظيم "داعش" نفاذ كافٍ إلى الخدمات المصرفية. ففي سوريا، لا يكتفي نظام الأسد بالسماح للمصارف بالاستمرار بتقديم الخدمات للفروع الواقعة في مناطق تحت سيطرة تنظيم "داعش", بل يبدو أيضاً أنّه يستخدم هذه الخدمات بنفسه لتعزيز مصالحه التجارية مع "الدولة الإسلامية". ففي ٧ آذار/مارس، على سبيل المثال، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على رجل أعمال سوري تربطه علاقات وثيقة بدمشق إثر قيامه بدور الوسيط في صفقات كان يبرمها النظام لشراء النفط من تنظيم "داعش".

وفي تقرير جديد حول تمويل تنظيم "داعش" صدر الشهر الماضي عن "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية" - وهي هيئة متعددة الجنسيات تقوم بصياغة سياسات لمكافحة النشاطات المالية غير المشروعة والترويج لها - ورد أنّ "أكثر من عشرين مؤسسةً ماليةً سوريةً من التي لديها أعمال في الأراضي الواقعة تحت سيطرة "داعش"، ما تزال تمارس أعمالها هناك. فضلا على ذلك، إن فروع هذه المصارف ما تزال "متّصلة بمقرّاتها الرئيسة في دمشق؛ وربما البعض منها ما تزال لديه روابط مع النظام المالي الدولي". ولحسن الحظ انّ معظم المؤسسات المالية الكبرى في الخارج قد قطعت على الأرجح صلاتها بهذه المصارف في السنوات الماضية بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التي استهدفت بها "مصرف سورية المركزي" ومؤسسات محلية أخرى. ومع ذلك، فإنّ تقرير "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية" أكّد أنّ المصارف العاملة

في أراضٍ تابعة لتنظيم "داعش" ما تزال قادرةً على التنسيق مع بعض السلطات، غير أنّه لم يكشف عن أسماء هذه السلطات المشكوك فيها. وحتى عندما يتم حظر الوصول إلى الخدمات المصرفية المحلية، فإنّ ظروف الحرب والحالة المتخلفة التي يعاني منها القطاع المصرفي السوري "تتسبّب بإدخال هذه الأموال بالقوة في المؤسسات المالية في المناطق المتاخمة".

وتتكرر الحالة نفسها في العراق حيث يتمكن تنظيم "داعش" من النفاذ إلى الخدمات المالية الدولية في الأراضي المتاخمة للمناطق الواقعة تحت سيطرته. وفي إحدى دراسات الحالات الواردة في تقرير "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية" تم تسليط الضوء على قدرة الجماعة المستمرة على تلقي الأموال المحوّلة إلى مناطق قريبة أو أفراد مُعيّنين، سواء من خلال تحويلات مالية إلكترونية صادرة عن مصارف أو نظم تحويل أموال بديلة. ووفقاً لـ"معلومات مالية حساسة" جمعتها السلطات الأمريكية، غالباً ما تمّ تلقي هذه التحويلات "في مناطق معروف عنها أنّها مراكز للتمويل والشؤون اللوجستية والتهريب لمنظمات إرهابية ومقاتلين إرهابيين أجانب". وفي حالات أخرى، تم إيداع "مبالغ نقدية مفرطة" في حسابات أمريكية ومن ثم تم إرسالها عبر تحويلات مصرفية إلى مستفيدين على مقربة من مناطق يسيطر عليها تنظيم "داعش" . كما قام أشخاص مجهولو الهوية بسحب نقود أجنبية عبر أجهزة الصراف الآلي في مثل هذه المناطق، فحصلوا على أموال من حسابات مصرفية مقرها في الولايات المتحدة باستخدام بطاقات مصرفية. وفي بعض الحالات، تمّت هذه المعاملات بتنسيق وثيق حيث تمّ إيداع مبالغ كبيرة في الحسابات ومن ثمّ سحبها فوراً من أجهزة الصراف الآلي بالقرب من الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم المتطرف. وقد ورد أنّ هولندا وجدت دلالات مماثلةً على أنّ مقاتلين إرهابيين أجانب استخدموا بطاقات السحب الآلي مرتبطة بحساباتهم المصرفية الوطنية عند سحب الأموال من أجهزة الصرّاف الآلي الواقعة إلى جانب تلك المناطق التي يعمل فيها تنظيم "داعش".

ولا يستخدم تنظيم "داعش" المناطق المجاورة لتلقي الأموال من الخارج فحسب، بل أيضاً لجباية الأموال من المسؤولين الحكوميين العراقيين الذين ما يزالون يعملون في أراضٍ تحت سيطرته. على سبيل المثال، قد تكون بغداد [منخرطة في] دفع ما يصل إلى ١٣٠ مليون دولار شهرياً إلى موظفين حكوميين في الموصل وحدها. لقد تم إغلاق النظام المصرفي الرسمي للمدينة بعد أن أحكم تنظيم "الدولة الإسلامية" السيطرة عليها، لذا "يُرسَل مبعوثو الدوائر إلى أراضٍ عراقية أو كردية [من أجل] قبض رواتبهم". وعندما يعود هؤلاء المسؤولون لإنفاق أموالهم، يقتطع "داعش" بطبيعة الحال حصةً له من هذه الأموال - ووفقاً لتقرير "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية"، "من المرجّح أن الجماعة تستفيد من مئات ملايين الدولارات سنوياً جرّاء فرض الضرائب على مدفوعات رواتب هؤلاء الموظفين".

مخططات مصرفية غير رسمية:

بإمكان تنظيم "الدولة الإسلامية" إرسال وتلقي الأموال أيضاً خارج النظام المصرفي الرسمي، من خلال جهات أجنبية قريبة معنية بتحويل الأموال. فعلى سبيل المثال، أبلغت السلطات الفنلندية "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية" أنّ أحد الأساليب الشائعة لإيصال الأموال إلى المقاتلين الأجانب هو عبر إرسالها من خلال "جهات معنية بتحويل الأموال التي لديها وكلاء

في المناطق المتاخمة للأراضي التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" وذلك لتمويل أولئك المقاتلين بعد وصولهم إلى سوريا/العراق". وقد لاحظت السلطات الهولندية نشاطاً مماثلاً وهي تعتقد أنّه من المرجّح للغاية أن... جهات وسيطة تقوم بنقل الأموال النقدية إلى مناطق قريبة من الأراضي التي يحتلّها تنظيم "داعش ".

لقد ابتكرت عناصر "داعش" مخططات أخرى أيضاً. على سبيل المثال، أبلّغت السلطات السعودية "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية" أنّ أفراداً ذوي صلة بالجماعة قد التمسوا المساعدة من مانحين عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" وطلبوا منهم التواصل معهم عبر خدمة "سكايب". ثم طلبت العناصر من هؤلاء المانحين شراء بطاقات دولية مسبقة الدفع (مثل بطاقات رصيد الهاتف المحمول ورصيد المتاجر) وإرسال أرقام هذه البطاقات لهم عبر "سكايب". وسوف تصل المعلومات في النهاية إلى أتباع الجماعة بالقرب من منطقة تابعة لتنظيم "داعش" في سوريا، فيتمكن هؤلاء من بيع البطاقات وجلب الأموال النقدية الناتجة إلى الجماعة.

المحصلة

اتخذت الحكومة العراقية وغيرها من الجهات الفاعلة المالية خطوات محمودة للحد من قدرة تنظيم "داعش" على الاحتفاظ بالأموال وتحويلها من خلال مصارف تقع في مناطق تحت سيطرتها. ومتى أمكن، تمّ نزع الأصول وإغلاق المصارف ونقل المقرات الرئيسة والموظفين إلى فروع أخرى. غير أنّه ما يزال أمام "داعش" قدرة على النفاذ إلى المصارف في سوريا وإلى الجهات غير الرسمية المعنية بتحويل الأموال ونطاق نفاذها لا يتوقف عند "حدود" تنظيم "داعش".

إن إحدى أهداف "مجموعة العمل لمكافحة تمويل "داعش" هو توفير الدعم الفني وتطوير تدابير مضادة للتصدي إلى جهود الجهاديين الرامية إلى جمع الأموال ونقلها. ويُفترض أن يكون إغلاق الباب أمام أساليب احتيال تنظيم "الدولة الإسلامية" على القطاع المصرفي، من أول أهداف المجموعة.

وفي غضون ذلك، تواصل وزارة الخزانة الأمريكية العمل في علاقات ثنائية مع حكومات في المنطقة وحول العالم من أجل منع تنظيم "داعش" من النفاذ إلى النظام المالي الدولي. وفي الأسبوع الماضي حذّر وفدٌ من وزارة الخزانة الأمريكية كان يزور المنطقة بشأن حاجة المصارف إلى الاحتراس من تحويل "داعش" للأموال من دول الخليج العربي عبر تركيا أو لبنان.

غير أنّه من الواضح أنّ على هذه الجهود أن تترافق مع برامج تستهدف مناطق النفاذ الحساسة على الحدود المباشرة مع أراضي "داعش". ينبغي أن يكون الهدف هنا هو قيام تنظيم وشفافية صارمين، من دون إيقاف جميع الأموال المتدفقة إلى هذه المناطق الحدودية. فهذا الحل الأخير ليس واقعياً ولا مستحسناً، إذ إن الرزوح تحت اقتصاد منهار لا يؤدي سوى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية ويضرّ بالمدنيين الأبرياء الذين هم رهناء في الواقع لتنظيم "الدولة الإسلامية" يحاولون البقاء على قيد الحياة كلّ يوم بيومه. ولكن، من دون مزيد من الإشراف والرقابة على تدفق الأموال إلى المناطق "الخارجية الواقعة على مقربة" من تنظيم "داعش"، سوف تستمر الجماعة في استخدام أساليب الاحتيال لتمويل أعمالها الوحشية والإرهابية في سوريا والعراق وأماكن أخرى.

رابط المقال: http://goo.gl/ptwDCj

الدعم الجوي الأمريكي لتكريت: القرار الصائب

جيمس جيفري: هو زميل زائر متميز في زمالة "فيليب سولوندز" في معهد واشنطن، وسفير الولايات المتحدة السابق في العراق وتركيا
ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥
عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي

لكي تنجح واشنطن اليوم، عليها الإقرار بأنّ الثقل السياسي الاستراتيجي الذي يتحلى به العراق يكمن في أيدي الشيعة الذين يشكلون ٦٠ في المائة من سكان البلاد. فهم الأغلبية في الحكومة ويسيطرون على بغداد ومعظم حقول النفط. وبالطبع يشكّل الأكراد حلفاء هامّين أيضاً، ولكن مساهمتهم محدودة في استتباب الأمن في العراق ككل، نظراً لنزاعاتهم الحدودية مع العرب في الجنوب وآمالهم التي غالباً ما يعلنون عنها والمتمثلة بنيل استقلالهم في نهاية المطاف.

يرى جيمس جيفري أن القرار الصائب الذي اتخذته الولايات المتحدة في ٢٥ آذار / مارس ببدء شنّ غارات جوية وغيرها من عمليات الدعم القتالية في تكريت وحولها، بما فيها الاستطلاع والتنسيق الاستشاري على مستوى الألوية, لم يكن ذلك قراراً سهلاً؛ لأنّ الحشد الشعبي والميليشيات المدعومة من إيران و "فيلق القدس" الإيراني هم جهات بارزة في معركة تكريت. ونظراً إلى الوضع المأساوي الذي تعاني منه مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط - والناجم جزئياً عن أفعال واشنطن نفسها - لم يعد بإمكان أمريكا اتخاذ قرارات سهلة في المنطقة. وفي هذه المرحلة، فإن أي خطوة أمريكية يتم اتخاذها لا تشمل عمليات انتشار كبرى على الأرض هي أكثر ترجيحاً لتحسين الاستقرار من التردد في اتخاذ قرار أو اتخاذ تدابير غير عسكرية.

ويستند هذا التقييم إلى أربعة أسباب، أولاً: وقبل كل شيء، إنّ أمريكا تخوض حرباً ضد تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"). وتُظهر مثابرة الجماعة في تكريت مدى صعوبة القضاء على هذه الآفة في المنطقة. وما دام التنظيم موجوداً، فإن عمليات السلب التي يقوم بها في ثلاثة بلدان، والعدّ مستمر، سوف تثير المزيد من الاضطرابات بما فيها: تهديدات على الدول الصديقة، واستغلال إيران لدورها كمدافعة عن الشيعة ضد "داعش" و تنظيم "القاعدة" لإحلال سيطرتها على جزء كبير من منطقة الشرق الأوسط، وأخيراً، إحداث دوامة باتجاه صراع سني - شيعي في مختلف أنحاء المنطقة. ولا يمكن احتواء تنظيم "داعش"، كما أن الوقت ليس في صالح واشنطن. على الولايات المتحدة أن تباشر باتخاذ الخطوات اللازمة. فتكريت هي المكان الذي تجري فيه

المعركة، ولطالما كان "التقدّم باتجاه صوت المدافع" استراتيجية عسكرية سليمة.

ثانياً: إن مكانة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي على المحك. فواشنطن تدين لـه لإعادته ثقة الأكراد والسنة العرب بحكومة بغداد - وإن كانت بشكل محدود - بعد عهد نوري المالكي الكارثي الذي استمر على مدى السنوات القليلة الماضية. وبغض النظر عن الدور الصارخ الذي لعبه قائد "فيلق القدس" قاسم سليماني أو الطبيعة "الإيرانية الصنع" للهجوم الحالي، فإذا فشلت حملة تكريت، سوف يُلام العبادي على ذلك، وسيكون المالكي وغيره من السياسيين الشيعة الأكثر انصياعاً للنفوذ الإيراني على أهبة الاستعداد لتولي منصبه. ولكن، إذا نجح الهجوم الحالي، سوف يحصد بعض الفضل على الأقل، ولاسيما إذا تلقى مساعدةً من قوة النيران الأمريكية.

ثالثاً: العراق دولةً مهمة جداً، ومن غير الممكن أن تسمح لنفسها بالتفكك أو السقوط في وجه السيطرة الإيرانية الفعالة؛ نظراً إلى موقعها الجغرافي ودورها المجيد في التاريخ العربي ووضعها كشريك استراتيجي للولايات المتحدة واحتياطاتها النفطية الاستثنائية (١٤٣ مليار برميل، أي ما يعادل نصف حجم احتياطيات المملكة العربية السعودية، إلى جانب ما يقدر بنحو ٤٥ مليار برميل في "إقليم كردستان")، ناهيك عن الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة حتى الآن لمنح البلاد فرصة لتحقيق الاستقرار. وقد أقر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بهذه الأهمية عبر نشر أفراد من الجيش الأمريكي هناك في الصيف الماضي.

ومع ذلك، لكي تنجح واشنطن اليوم، عليها الإقرار بأنّ الثقل السياسي الاستراتيجي الذي يتحلى به العراق يكمن في أيدي الشيعة الذين يشكلون ٦٠ في المائة من سكان البلاد. فهم الأغلبية في الحكومة ويسيطرون على بغداد ومعظم حقول النفط. وبالطبع يشكّل الأكراد حلفاء هامّين أيضاً، ولكن مساهمتهم محدودةً في استتباب الأمن في العراق ككل، نظراً لنزاعاتهم الحدودية مع العرب في الجنوب وآمالهم التي غالباً ما يعلنون عنها والمتمثلة بنيل استقلالهم في نهاية المطاف. وبالمثل، تؤدي الأقلية العربية السنية دوراً أصغر من حجمها ولا ترمي بجُل ثقلها، ويعود ذلك جزئياً إلى الإرث الذي خلّفه صدام حسين والهيمنة العربية السنية المتصورة على بلاد لا يُشكل فيها السنة سوى أقلية واضحة، وبجزء آخر إلى المقاومة العربية السنية لنظام ديمقراطي يحد من مكانتهم.

وباختصار، حيثما يتّجه الشيعة، يتّجه العراق بأكمله، أو على الأقل جزء البلاد الذي يحتوي على معظم الأراضي وحقول النفط الرئيسة. وينجذب الكثير من الشيعة إلى إيران نظراً إلى انتمائهم الديني المشابه ودعم طهران للميليشيات والجماعات السياسية المحلية، غير أنّ هذه الروابط الوثيقة ليست منقوشةً في الصخر، فالشيعة العراقيون هم في الغالب عرب وليسوا فُرْساً، ومعظمهم يتبعون الحوزة العلمية للإسلام الشيعي في النجف، وليس المذهب الشيعي الإيراني النابع من مدينة قم.

ولمواجهة النفوذ الإيراني على نحوٍ فاعل، على واشنطن أن تراعي الاحتياجات الأمنية للشيعة العراقيين بشكلٍ أكثر صراحة؛ لأنّ الأمن ما يزال يشكل محط قلقهم الأكبر. وقد أحرزت القوات الأمريكية تقدماً معهم بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠١١ عبر تزويدهم بالمساعدة الأمنية المباشرة. واليوم، في الوقت الذي يواجه فيه الشيعة تهديداً مباشراً من تنظيم "داعش"، على

الولايات المتحدة أن تفعل ذلك مجدداً وأن تُظهر ما تقوم بـه للعيان. وعلى الرغم مـن أنّ تكريت منطقةٌ عربية سـنية، إلاّ أنّها تتحلى بقيمة رمزية للشيعة تتجاوز قيمة محافظتـي الموصل والأنبـار. فالمدينة قريبة من عدة مزارات ومناطق عربية شـيعية، وكانت موقعاً قام فيه تنظيـم "داعش" بذبح أكثر من ألف شـخصٍ معظمهم طلاباً شيعة في سلاح الجو في الصيف الماضي.

وبعد سـقوط الموصل والالتزام بإرسال الدفعة الأولى من المستشارين الأمريكيين في حزيران/يونيو الماضي، انتظـرت إدارة أوباما حوالي شـهرين لتبـدأ غاراتها الجويـة، في الوقت الـذي تحرّك فيه تنظيـم "الدولة الإسـلامية" باتجاه بغداد وغيرها من المناطق الشيعية. وكان لدى واشـنطن أسباب يمكن تفهمها لهذا التأخير، من بينها الحاجة إلى الضغط على السياسيين العراقيين من أجل إيجاد بديل للمالكي. ولكن، بسبب يأس الحكومة والسكان الشيعة وزعيمهم الديني آية الله علي السيستاني، فقد ضمّوا جميعاً جهودهم عموماً إلى المليشـيات التي تدعمها إيران التي هي في غاية الاسـتعداد لمساعدتهم وإلى إيران نفسـها التي رحبت بهذا الدعم. يتعيّن على واشنطن أن لا تكرّر هذا الخطأ مجدداً.

رابعاً، من شـأن المشـاركة الأمريكية الناجحة حالياً - بعد أن فشل "الحل الإيراني" بشكل واضح في نزع قبضـة الجهاديين على تكريت - أن تبرهن نقطةً هامة وهي: لا يمكن التخلّص من تنظيم "الدولة الإسلامية" من دون مسـاعدة أمريكية، بغـضّ النظر عمّا يفعله الإيرانيـون. ومع هذه المشـاركة، سـوف يأتي دعمٌ للأكراد والعرب السنّة العراقيين أكبر بكثير مما تستعد إيران وأصدقاؤها تقديمه.

وبطبيعة الحال إن الجانب السـلبي الأسـاس لمثل هذا التدخل، هو أنه سـيتم النظر إلى الولايات المتحـدة علـى أنّهـا تنسّـق - بطريقة أو بأخـرى - مع إيـران وحلفائهـا أو تتحالف معهم. غير أنّه كلّما زادت واشـنطن من إنكار ذلك وتجنّبت التواصل المباشـر مـع "فيلق القدس" والميليشـيات الشـيعية، سـيصبح هذا التصور صحيحاً إلى حدٍّ ما. وفي عالمٍ مثالـي، يصبح لدى القوات الأمريكية جيشٌ عراقي متمكن يمكنها أن تدخل معه في شـراكة، غير أنّ ذلك ليس متوفراً في الوقت الحالي.

إنّ هذا التصور قد تسـببت به الإدارة الأمريكية لنفسها إلى حدٍّ ما. فقد نسّـقت الولايات المتحـدة بِصمتٍ مع إيران عدة مرات في السـنوات الخمسة عشر الماضية حول أفغانسـتان، وفـي بعض الحالات فـي العراق، وبشـكل متكرر بين عناصر تابعة للبحرية في الخليج العربي. وقد فهم الجميع ذلك على أنّه ضرورة تكتيكية لا أهمية كبيـرة لها. غير أنّ الطريقة التي خاضت بها إدارة أوباما المفاوضات النووية - بما في ذلك تلميحاتها المتكررة بشأن إمكانية قيام شراكة مع طهران بعد إبرام الاتفاقية فـي الوقت الذي لا تنفكّ إيران تُعيث فسـاداً فـي جميع أنحاء المنطقة - هي ما يُقلق حلفاء الولايات المتحدة من الرياض إلى تل أبيب إلى أنقرة.

وللتخفيـف من حدة هذه المخاوف، على واشـنطن أن تغيّر مسار الحوار بعيداً عن التساؤل حول ما إذا كانت القوات الأمريكية سـتتجنب شـنّ غارات على مناطق تشـارك فيها قوات الميليشيات الشيعية أو الإيرانية في القتال. على الإدارة الأمريكيـة أن تركّز بدلاً من ذلك على توضيح أنّـه مهما فعلت أمريكا على المسـتوى التكتيكي للتصدي للتهديد الحالي الأكبر، سـتبقى إيران منافساً استراتيجياً لا بد من احتوائه.

رابط المقال: http://goo.gl/sIL3Tr

العدد [١١٧]

القوات البرية المختصة والحرب ضد "داعش"

-الجزء الأول-

الكاتب: ديفيد جونسون
الناشر: war on the rocks
١٩ آذار ٢٠١٥
ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار حسن

في البدء يضع الكاتب عدة تساؤلات، مثلا: كم يستغرق من الوقت فعليا لهزيمة (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش")؟. ما هي طبيعة صراع أميركا الحالي ضد تنظيم "داعش"؟. هل باستطاعة قوات الأمن العراقية - بدعم من الطيران الأمريكي والمستشارين والقوات الخاصة (تقريبا كل شيء) عدا التدخل البري- هزيمة تنظيم "داعش"؟. هذه الأسئلة تأتي في المقدمة مع الأخبار عن توقف الهجوم العراقي ضد تكريت، وإعلان تخبط القيادة المركزية الأمريكية في تأجيل الهجوم العراقي الآن لاستعادة السيطرة على الموصل، والنقاش حول طلب الرئيس باراك أوباما تفويض الكونغرس لاستخدام القوة العسكرية لمحاربة تنظيم "داعش". والسؤال الأهم لدى ديفيد جونسون هو: هل تستطيع الولايات المتحدة تحقيق هدفها المعلن بهزيمة تنظيم "داعش" بدون قوات أمريكية قتالية على الأرض؟. الجواب هو: كلا.

وقد علق الكثير بالفعل على ضرورة أن تكون جميع الخيارات مطروحة أمام الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم "داعش". إذ كتب الجنرال المتقاعد في سلاح مشاة البحرية جيم ماتيس، قائلا: ينبغي أن تكون هناك قوات على الأرض "لتحقيق أهداف حربنا". ما كان مفقودا من النقاش هو تقييم لماذا القوات البرية الأمريكية ليست "أفضل" من قوى الأمن الداخلي، ولكن قطعا ضرورية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية ضد تنظيم "داعش". سحب نسخة واحدة من كلاوزفيتز عن الحرب هو مكان جيد للبدء.

الرئيس أوباما، في رسالته بتاريخ ١٥ كانون الثاني إلى الكونغرس لطلب التفويض، أكد بشكل واضح رغبته النهائية في هزيمة تنظيم "داعش". إلى هذه النقطة في مكافحة تنظيم "داعش"، "الطريق" بالنسبة للولايات المتحدة اقتصر على "حملة منظمة من الضربات الجوية ضد التنظيم في العراق وسوريا"، ودعم مختلف القوى الأمنية لمكافحته. الجهود الأمريكية اقتصرت على القوة الجوية، والمستشارين، ودعم الولايات المتحدة للعراقيين. والجهات الأخرى المدعومة من قبل الولايات المتحدة تتضمن قوى الأمن الداخلي، البيشمركة الكردية ، و"الميليشيات السنية والشيعية"، إلا أن هذه الأخيرة مدعومة من قوات الحرس الثوري الإيراني. في الواقع، اللواء قاسم سليماني، الزعيم السابق لقوات القدس الإيرانية،

هو الموجه لهجوم استعادة تكريت.

رد الفعل في الكونغرس وبين المعلقين على طلب التفويض لاستخدام القوة تركز بشكل كبير على مسألة إدخال قوات برية أمريكية. على الرغم من أن الإدارة مستمرة في التأكيد على أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة، فرسالة الرئيس نصت تحديدا على أنه "لن نأذن على المدى الطويل، وعلى نطاق واسع لعمليات قتالية أرضية مثل التي أجرتها أمتنا في العراق وأفغانستان".

وفي تصور ديفيد جونسون أن الخلل الأساس في استراتيجية هزيمة تنظيم "داعش" في العراق، هو رؤية هذه المعركة الجديدة كامتداد للسنوات الـ ١٤ الماضية من الحرب في أفغانستان والعراق. مرة أخرى، كلاوزفيتز مفيد عندما يؤكد أن الحرب هي "أداة للسياسة ... هذه الطريقة في النظر ستظهر لنا كيف يجب أن تختلف الحروب مع طبيعة الدوافع والأوضاع التي تؤدي لها". وبعبارة أخرى، تحتاج الولايات المتحدة إلى فهم الحرب التي تدخلها والخصم الذي تواجهه.

"داعش" - بنظر الكاتب - أكثر من تمرد وتحدى شرعية الحكومة العراقية. إنها عازمة على الحرب و الغزو. وهكذا، فإن مركزية "حماية الشعب" من المتمردين هي حجر الزاوية لدى الولايات المتحدة في مكافحة التمرد. هذه العقيدة قرّبت الولايات المتحدة - في نهاية المطاف - من حروب أفغانستان والعراق، وليس لها علاقة بتنظيم "داعش" نفسه. حماية الشعب العراقي من تنظيم "داعش" مهم، ولكن ذلك سيتحقق من خلال العمليات التقليدية التي تهدف إلى تدمير هذا التنظيم.

وقد أوقفت جهود الولايات المتحدة وقوات التحالف الحالية تقدم تنظيم "داعش" وحطت من قدراته. وقد تم إنجاز ذلك من خلال القوة الجوية والعمليات البرية العراقية المحدودة. وردا على ذلك، فقد توجّه التنظيم إلى داخل المناطق الحضرية، وهذا يخلق واقعا جديدا على الأرض، ومشكلة لا يمكن حلها من خلال الضربات الجوية وحدها. أصبح لدى مقاتلي التنظيم الآن القدرة على إخفاء أنفسهم في التضاريس وبين الناس في المدن التي يحتلونها. إنهم أقرب إلى حركة حماس في غزة أو جيش فيتنام الشمالية. في تلك المناطق الحضرية سيتم هزيمة التنظيم إذا ما حققت الولايات المتحدة هدف سياستها.

ومن ثم، يرتبط نجاح الولايات المتحدة ارتباطا وثيقا بالعمليات القتالية ضد هذا التنظيم، وربما سيكون أكثر صعوبة في ساحات المعارك في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. مرة أخرى، كان نهج الولايات المتحدة حتى الآن تدريب وتمكين قوات الأمن العراقية، وربما تضمين المستشارين ووحدات التحكم الجوية التكتيكية معها لزيادة فعاليتها. هذا هو كعب أخيل في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية. الافتراض الأساس، هو أن قوات الأمن العراقية ستجهز بـ"وسائل" عسكرية كافية لتحقيق "أهداف" الولايات المتحدة الاستراتيجية. والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة، وهو أمر أساسي لسياستنا: ماذا إذا كانت قوى الأمن الداخلي لا يمكن تدريبها ونصحها ورفع مستوى كفاءتها لدحر تنظيم "داعش"؟.

العمليات في تكريت توفر بعض المؤشرات على كفاءة قوى الأمن الداخلي. ومع ذلك، فإن الاختبار الأهم هو

استعادة السيطرة على الموصل، وهي مدينة سنية فيها نحو ١,٥ مليون نسمة. الشكوك حول جاهزية قوات الأمن العراقية لهذه المعركة كانت وراء تأجيل خطة الهجوم لاسترداد الموصل من هذا الربيع إلى موعد غير محدد.

هناك سبب آخر للقلق. قوات الأمن العراقية التي هربت في مواجهة تنظيم "داعش" كانت مصممة بشكل كبير كقوة أمن داخلي. قوى الأمن الداخلي يمكنها أن تعمل على نحو فعال فقط بمساعدة الولايات المتحدة ضد أي شيء آخر من التهديدات الداخلية ذات المستوى المعتدل إلا أنها غير قادرة على المناورة بالأسلحة المجتمعة والمطلوبة لهزيمة تنظيم "داعش". المعارك الحضرية الشديدة في الفلوجة عام ٢٠٠٤ ومدينة الصدر عام ٢٠٠٨ كانت تهيمن عليها القوات الأمريكية بمشاركة متواضعة لقوى الأمن الداخلي. أما المعركة التي حصلت في البصرة عام ٢٠٠٨، ففي حين كانت بتصور وقيادة عراقية، إلا أنها احتاجت إلى مساعدة ضخمة من الولايات المتحدة لتحقيق النجاح. وكانت التشكيلات البرية الأمريكية في تلك المعارك الرئيسة ليس فقط "جنودا على الأرض"، وإنما قوات مهنية ماهرة قادرة على أي مهمة. هذه الكفاءة مطلوبة في هزيمة الخصوم وتفادي سقوط ضحايا مدنيين، وتوصيف جنرال ماتيس للقوات البرية الأمريكية هو الصحيح: "أشرس، وأمهر، وأخلق قوة قتالية في العالم". هذه هي القوات البرية التي نحتاجها لهزيمة تنظيم "داعش". مستشارون أمريكيون لا يمكنهم زرع هذه الكفاءات في قوى الأمن الداخلي في وقت قصير نسبيا، حتى لو كانت هذه القوى ليس لديها كل التحديات الأخرى للتغلب عليها.

معركة عام ٢٠٠٨ في مدينة الصدر، المثال الأكثر وضوحا لدى الكاتب، للهوة الموجودة بين القوات البرية الأمريكية وقوات الأمن العراقية. ففي تلك المعركة الجيش الأمريكي دمر ميليشيات جيش المهدي في معركة أرضية مكثفة. مدينة الصدر يقطنها أكثر من ٢ مليون مدني عراقي، وفيها ما يقدر بنحو ٦,٠٠٠ - ٨,٠٠٠ مقاتل من جيش المهدي. وهذه المشكلة ستواجه القوات التي تحاول استعادة السيطرة على الموصل: كيف يمكن هزيمة عدد قليل نسبيا من المقاتلين دون قتل المدنيين من بينهم وعدم تدمير المدينة. وهذا يعكس الاقتباس الشهير الذي ذكر من قبل بيتر آرنت خلال حرب فيتنام: "كيف يمكنك إنقاذ المدينة دون أن تدمرها؟".

أنشأت الولايات المتحدة في معركة مدينة الصدر ظرفا لا يطاق، عندما بدأت بتطويق المدينة بجدار خرساني واستخدمت التنقل المحمي وقوة النيران من دبابات ابرامز وعربات القتال برادلي للمناورة ضد جيش المهدي. هذا النهج هدد مصادر جيش المهدي ولا سيما القوت، فخرجوا لقتال القوات الأمريكية محاولين النيل من الجدار. عندها أصبح مقاتلوه مكشوفون أمام قوة النيران. هذه تشابه العمليات البرية الإسرائيلية في غزة خلال عمليات الرصاص المصبوب وغيرها، إذ تمت من خلال نظام مشترك، وخلق الظروف التي تجبر العدو على القتال وتقديم خسارة كبيرة.

وفي معركة برية ضد ميليشيا جيش المهدي، اختبر اللواء ٣ تكنولوجيا فائقة، ومطاردة معقدة لأطقم إطلاق الصواريخ التي كانوا يطلقونها من مدينة الصدر باتجاه المنطقة الخضراء في بغداد، حيث تقع السفارة الأميركية. هذا اللواء، يضاف إليه ضباط

القوات الجوية، والاستخبارات المتنوعة، والمراقبة الجوية بدون طيار، وأنظمة هجوم، ومروحيات أباتشي، ومقاتلات سلاح الجو، والمدفعية، فطاردوا ودمروا قاذفات الصواريخ لجيش المهدي. وكانت قوات الأمن العراقية أيضا في معركة مدينة الصدر، لكنها لعبت دورا ثانويا، مُكنت من قبل مستشارين أمريكيين للتركيز على تعزيز المكاسب واحتلال مدينة الصدر مرة واحدة لإنهاء القتال. في حين عزل الموصل قد لا يكون أفضل استراتيجية، والكفاح من أجل مدينة الصدر توضح فعالية فريدة من نوعها للقوات البرية الأمريكية يمكن أن تستخدم في مكافحة تنظيم "داعش".

القوات البرية المختصة هي جزء أساسي من معادلة القوة المشتركة التي تشكل نظام الجيش الأمريكي لهزيمة الخصوم. محاولة نقل هذا الاختصاص إلى قوات برية أخرى هو حماقة. قوى الأمن العراقية عام ٢٠٠٨، قبل أن يمطرها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتعيينات المحسوبية والفساد - حسب ما يرى الكاتب - كانت أكثر كفاءة من قوات الأمن التي هربت أمام تنظيم "داعش". ومع ذلك، فمن غير المتصور أن قوى الأمن الداخلي من عام ٢٠٠٨ قد تفعل ما فعلته القوات الأمريكية في مدينة الصدر. لماذا تفترض الولايات المتحدة أن قوى الأمن الداخلي الحالية سوف تكون قادرة على القيام بذلك في الموصل؟.

إذا كانت قوات الأمن العراقية غير قادرة على هزيمة تنظيم "داعش" في المدن حيث هو الآن، فإن الوسيلة الوحيدة الموثوقة المتاحة هي القوات الأمريكية البرية. إن الجيش الأمريكي ومشاة البحرية مدربون وعلى استعداد لقتال تنظيم "داعش"، إذ لديهم كل المهارات في حرب الأسلحة المجتمعة والتي تفتقر لها قوى الأمن الداخلي. وينبغي أن تكون تشكيلات درع الجيش الأمريكي في قلب هذه القوة المشتركة، تماما كما كانت في مدينة الصدر؛ لتوفير قوة نيران للقوات الأمريكية، لهزيمة هذا التنظيم بسرعة.

محاولة أخذ المدن السنية من قبل الميليشيات الشيعية والبيشمركة وقوات الأمن العراقية، سوف يمثل تحديا. إن أيا من هذه القوات لا يمكن الوثوق بها من قبل السكان السنة، لذلك هي تستمر في دعم تنظيم "داعش". في نظر السكان المحليين، إن القوات البرية الأمريكية أقل عرضة للأجندات الطائفية، ومن ثم يمكن أن تكون جديرة بالثقة في نظر غير المقاتلين في الموصل.

وثمة ممانعة مفهومة لنشر القوات الأمريكية على الأرض لمحاربة تنظيم "داعش"، بسبب التدخل العسكري عام ٢٠٠٣. ولكن مرة أخرى، هذه حرب مختلفة. إنها لا تشبه معركة الفلوجة عام ٢٠٠٤، حيث خاضت تشكيلات الجيش الأميركي ومشاة البحرية معركة حضرية صعبة لاستئصال السرطان الذي أهلك الفلوجة. وبالمثل، فإن الهدف العسكري الأمريكي ضد تنظيم "داعش" لن يكون بناءً للدولة أو مكافحة للتمرد، ولكن لإزالة التنظيم من العراق. الوسيلة الأكثر ضمانا لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي هو مع إدخال القوات الأمريكية القتالية البرية والقدرات اللازمة لدعمها. سياسيا، سيكون هذا صعبا للغاية؛ نظرا للاعتراضات العراقية المرجحة والوجود الإيراني الكبير في العراق.

رابط المقال: http://goo.gl/lfgXoC

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١ـ النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢ـ التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣ـ التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤ـ (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥ـ التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦ـ دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧ـ كتب استراتيجية ملخّصة.

٨ـ كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء